ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

في إشادة دولية جديدة بالاقتصاد المصرى أكدت مؤسسة «جي. بي. مورجان» أن مصر تعد الدولة الوحيدة بالشرق الأوسط وأفريقيا التي اختتمت بنجاح الدورة السنوية لمراجعة التصنيف الإئتمانى واحتفظت بثقة جميع مؤسسات التقييم العالمية الثلاثة: «ستاندرد آند بورز» و«موديز» و«فيتش» خلال فترة من أصعب الفترات التى شهدها الاقتصاد العالمى، موضحة أن الاقتصاد المصرى احتفظ بثقة المستثمرين بالمنطقة فى ظل جائحة فيروس «كورونا» المستجد حيث تم تثبيت التقييم السيادي والتصنيف الإئتماني لمصر مع نظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد المصري؛ مما يُعد إنجازًا مهمًا لمصر، ودليلا قويًا على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى، الذى نالت به ثقة مؤسسات التصنيف الائتمانى ومجتمع الاستثمار الدولى.

ومن ناحية أخرى، وحرصاً منها على تخفيف الأثار السلبية لفيروس كورونا على كاهل المواطن المصري، أعلنت الحكومة المصرية عن مبادرة جديدة لتحفيز الإستهلاك وتشجيع المنتج المحلي وإطلاقها شهر يوليو الحالى؛ بهدف تشجيع المواطنين باختلاف قدراتهم المالية وشرائحهم الاجتماعية على شراء المنتج المحلى خاصة السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة. كما تتضمن المبادرة منح أصحاب بطاقات التموين خصم إضافى بنسبة ١٠٪، حيث ستتحمل الخزانة العامة للدولة هذا الخصم الإضافى بقيمة إجمالية ١٢ مليار جنيه من موازنة العام المالي الحالى ٢٠٢٠/ ٢٠٢١. كما ستتيح المبادرة إمكانية الشراء الإلكترونى، وإمكانية التقسيط بفوائد مخفضة. وتشمل المبادرة الأجهزة الكهربائية والأدوات المنزلية، والمنتجات الجلدية، والملابس الجاهزة، ومواد البناء والبويات والصناعات الحرفية والتكنولوجية، وتستهدف تحفيز المستثمرين فى هذه المجالات على التوسع فى أنشطتهم الإنتاجية وضخ استثمارات جديدة وتوفير فرص عمل، على النحو الذي يُسهم فى تحسين الأداء الاقتصادى.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ محققاً ٥,٦٪، مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر أن مصر حصلت على المركز الثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند فى معدل النمو المحرز، والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى **الأداء الإيجابى للاستثمار وصافي الصادرات بدلاً من الاستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة.** أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق على الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات كأهم المحركات للنمو مما يسلط الضوء على التحول لهيكل قطاعي أكثر استدامة. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٥% فى يونيو ٢٠١٩. وجارى العمل على نشر البيانات الخاصة بالعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٢,٣ نقطة مئوية فى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بمساهمة قدرها ١,٩% فى العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو مستقراً عند ١,٠ نقطة مئوية. فضلاً عن **مساهمة الاستثمارات فى النمو بنسبة** ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٢,٤ نقطة مئوية فى العام السابق.

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٥,٣% على أساس شهرى ليحقق ١٤١,٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣٤,٦ نقطة خلال الشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع المؤشر الفرعى للتشييد والبناء بـ ٤٧,٢% ليحقق ١٧٣,٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١٨,١ نقطة خلال الشهر السابق. يليه قطاع السياحة الذى ارتفع بمقدار ١٠,١% ليصل الى ١٥٦,٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٤٢,٤ نقطة خلال الشهر السابق.

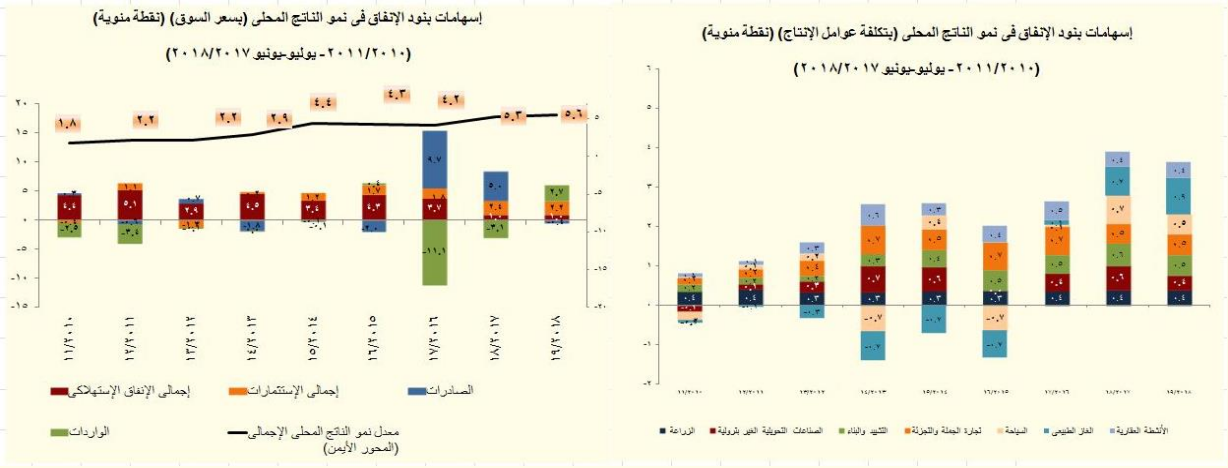

وعلى جانب الطلب، حقق الإستهلاك الخاص خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ معدل نمو سنوى بلغ نحو ٠,٩% ، مقارنة بـ ١,٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٠,٨ نقطة مئوية). بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٢,٨% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١,٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حققت الإستثمارات معدل نمو سنوي قدره ١٣,١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٢ نقطة مئوية).

على الجانب الآخر، حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢,٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١,٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت تلك التطورات في ضوء انخفاض معدل نمو الواردات بنسبة تفوق نمو الصادرات خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل إنخفاض بلغ نحو ٨,٩% للواردات خلال عام الدراسة، لتحقق بذلك معدل مساهمة بلغ ٢,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت ٣,١ نقطة مئوية خلال العام السابق). بينما إنخفضت الصادرات بمعدل اقل بلغ ٢,١% خلال عام الدراسة (بمعدل إسهام بلغ -٠,٤ نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢٠,١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠,٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية خلال العام السابق). وقد حقق أيضاً قطاع الغاز الطبيعى الغير بترولي معدل نمو سنوى قدره ٢٠,٢% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٩ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٧ خلال العام السابق). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٦,٧% خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوى قدره ٨,٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٥ نقطة مئوية). بالإضافة الى تحقيق قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو سنوى بلغ نحو ٣% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (بمعدل إسهام إيجابى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,٣% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية). كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو سنوى قدره ٣,٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأنشطة العقارية حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,٩% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة).

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات** ليسجل نحو ٤٩,٦ نقطة خلال يوليو ٢٠٢٠، مقارنة بـ٤٤,٦ نقطة خلال يونيو ٢٠٢٠.
- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٨,٣ **مليار دولار خلال** شهر يوليو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية،** فقدد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٥,٣% ليحقق ١٠،٧٦٤,٦ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ١٠،٢٢٠,١ نقطة خلال الشهر السابق.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

- **قامت الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى بإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية خلال الثلاث أعوام السابقة فى مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته والإستغلال الأمثل للطاقات الكامنة.**

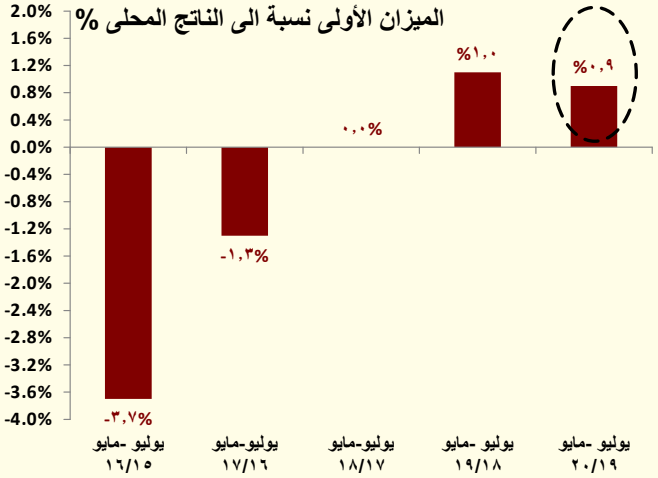

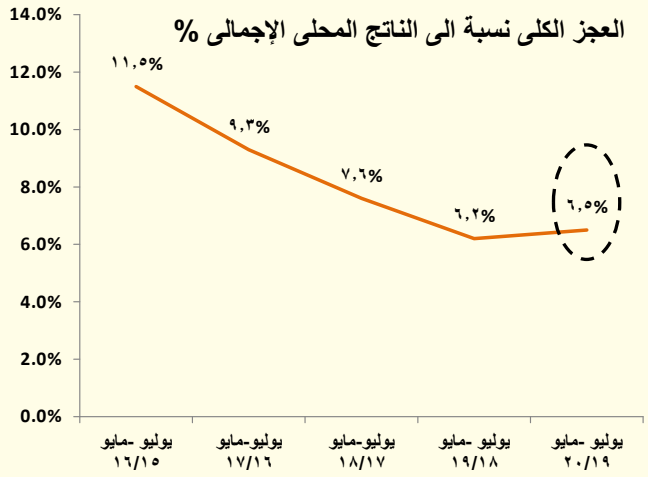

- **حيث تشير النتائج إلى إستمرار تحقيق فائض أولي قدره ٥١,٦ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقابل فائض أولى بلغ ٥٨,٢ مليار جنيه (١,١% من الناتج المحلى الإجمالى) . وقد حقق العجز الكلى١ للموازنة العامة للدولة نحو ٦,٥% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٢,٢%، وإرتفاع المصروفات بنحو ٦,٨% خلال فترة الدراسة.**

- **وقد بلغت إجمالى الإيرادات نحو ٧٨٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٩/٢٠٢٠، لترتفع بنحو ١٦,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢,٢%)، لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٦٠١,٤ مليار جنيه من إجمالى الإيرادات** (تمثل ٧٦,٤% من إجمالى الإيرادات) **مدفوعا بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل** بنحو ٦,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣,٠%) لتسجل ٢٢٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٥,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠,٤%) لتحقق ٥٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٥١,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما ارتفعت الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٣,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧%) لتحقق نحو ٢٦,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ١٠مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٢,٨%) لتحقق نحو ٨٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع الضرائب المحصلة على الخدمات بنحو ٤,١ مليار جنيه (بنسبة ١١,٧%) لتصل ٣٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

١/ يأتي الإرتفاع الطفيف فى العجز المالى الكلى نتيجة سداد الخزانة المبكر (خلال الربع الأول من ٢٠١٩/٢٠٢٠) لنحو ٣٣ مليار جنيه (٠,٥٦% من الناتج) لصالح صناديق المعاشات وهى تمثل كامل مستحقات الفوائد لصالح الصناديق للعام بأكمله بدلاً من سداد معظم هذه المبلغ في يونيو كما كان متبعاً فى السابق. وتأتى تلك المعالجة ضمن اتفاق التسوية بين الخزانة وصناديق المعاشات لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما قامت الخزانة باستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون وإعادة اصدار تلك السندات بسعر فائدة يقل عن سعر الاصدار بـ٤% مما استلزم سداد الفوائد المستحقة عن تلك السندات بشكل مبكر (أكتوبر ٢٠١٩ بدلا من ابريل ٢٠٢٠) وبقيمة ١٦ مليار جنيه. وقد اسفر ذلك عن تحقيق وفر في فاتورة الفوائد المستحقة على تلك السندات وهو ما حد من التكلفة الإضافية التى ستتحملها الخزانة مقابل اعادة تسعير سندات الخزانة الصادرة لصالح البنك المركزي بأسعار السوق (١٥,٥%)، بالإضافة الى تسعير سندات فروق تغير سعر الصرف الصادرة للبنك المركزى بقيمة ٢٥ مليار بعائد ١٥,٥% بدلا من ٠% كما كان متبعا. كما قامت وزارة المالية بتوفير تمويل خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لسداد قيمة شهادات قناة السويس وقت استحقاقها بقيمة تقترب من ٦٠ مليار جنيه، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه لشراء شحنات إضافية تلبى احتياجات البلاد من المواد البترولية ولتكوين مخزون استراتيجي من المواد البترولية وللمساهمة في فض التشابكات المالية بين قطاعي البترول والكهرباء. كما قامت وزارة المالية بتوفير ما يزيد عن ٨٠ مليار جنية لصناديق المعاشات كجزء من التسوية المخصصة لهذا العام بقيمة ١٦٠,٥ مليار جنية،

- وقد إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٣,٦% من إجمالى الإيرادات) بنحو **٣١,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٠,٦%) لتحقق ١٨٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥٣,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. إرتفعت المنح لتسجل ٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **وإرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية بـ٩,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٧%)** لتحقق نحو ٦٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠,٩** مليار جنيه (بنسبة ٩,٥%) لتحقق ١١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة وشركات قطاع الأعمال العام بنحو ٣ مليار جنيه** لتحقق ٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئة العامة للبترول بنحو ١,٦ مليار جنيه** لتسجل نحو ٢,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **وإرتفاع أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس بنحو ٠,٨ مليار جنيه** لتسجل نحو ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **كما إرتفعت الحصيلة من بيع السلع والخدمات بنحو ٤,٤ مليار جنيه** (بنسبة ٩,٢%) لتحقق ٥٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفعت الحصيلة من الإيرادات المتنوعة بـ١٣,٥ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٠%) لتحقق ٥٨,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠٢٠/٢٠١٩

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-مايو		معدل التغير
	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	
الإيرادات	٧٨٦،٧٩٣	٧٧٠،٠٩٠	%٢,٢
الضرائب	٦٠١،٤١٤	٦١٦،٣٨٤	%٢,٤-
المنح	٤،١١٧	٩٦٣	%٣٢٨
الإيرادات الأخرى	١٨١،٢٦٢	١٥٢،٧٤٣	%١٨,٧
المصروفات	١،١٧١،٣٧٨	١،٠٩٦،٣٨٠	%٦,٨
الأجور وتعويضات العاملين	٢٦٤،١٧٤	٢٤٣،٣٧٥	%٨,٥
شراء السلع والخدمات	٥٥،٠٤٠	٥٣،١٩٥	%٣,٥
الفوائد	٤٤٠،٦٨٢	٣٨٥،٨٧٧	%١٤,٢
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٩٥،٨٨٩	٢٣٧،١٣٠	%١٧,٤-
المصروفات الأخرى	٧٢،٠٩٢	٦٥،٥١٨	%١٠,٠
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٤٣،٥٠١	١١١،٢٨٥	%٢٨,٩
الميزان النقدى	-٣٨٤،٥٨٥	-٣٢٦،٢٩٠	
صافى حيازة الاصول المالية			
الميزان الكلى	-٣٨٩،١٢٥	-٣٢٧،٦٦٦	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	٠,٩٪	١,١٪	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	-٦,٥٪	-٦,٢٪	

- **أما على جانب المصروفات**، فتستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى. وقد إرتفعت إجمالى المصروفات بنحو ٦,٨% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ١٠,٥ مليار جنيه لتصل ٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وإرتفاع الإنفاق على العلاج والأدوية بنحو ٠,٥ مليار جنيه ليحقق ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع إنفاق العلاج على نفقة الدولة بنحو ٢,٨ مليار جنيه ليحقق ٧,٨ مليار جنيه، مقابل ٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات بنحو ١,٢ مليار جنيه ليحقق ٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة .كما إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو ١,٨ مليار جنيه ليحقق ٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس نتيجة لزيادة الإنفاق على متطلبات الإنتاج والصيانة. كما إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنحو ٣٢,٢ مليار جنيه لتسجل ١٤٣,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٨٣٤,٢ مليار جنيه (٨١,١% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢% من الناتج المحلى

الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٣٥٦,٢ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ٧٧,٢ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠,٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٨,٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

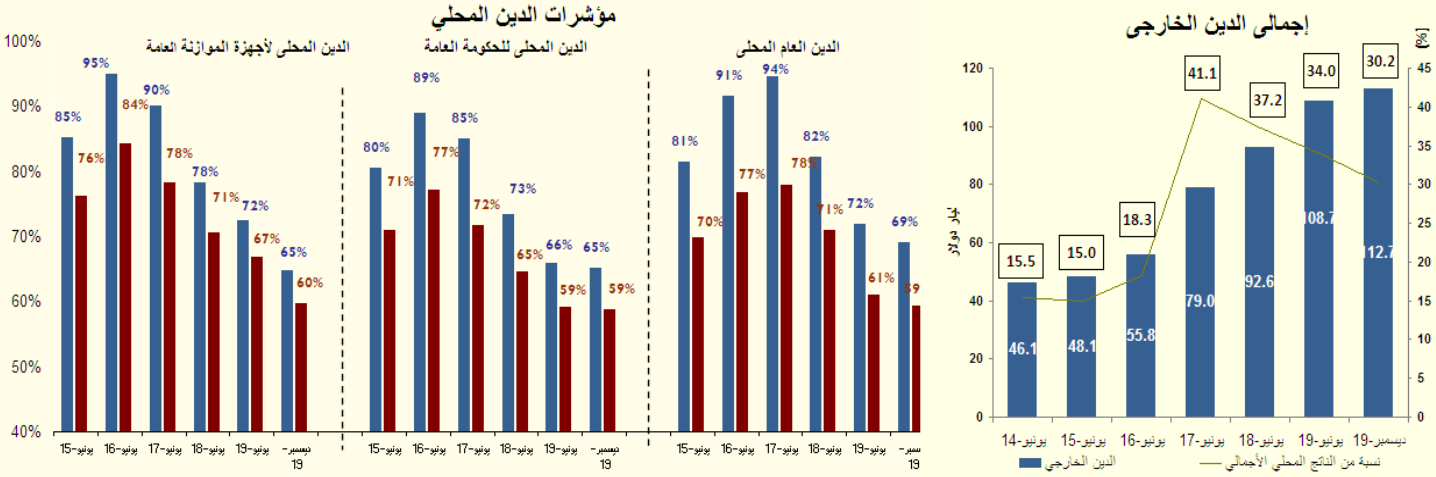

* تم مراجعة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى نحو ٥٩٦٠,٩ مليار جنيه وفقاً لتقديرات وزارة المالية.

التضخم

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى نحو٤,٢% خلال شهر يوليو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥,٦% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعا ليصل الى نحو ٥,٧% خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بـ١٣,٩% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثرا بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام.

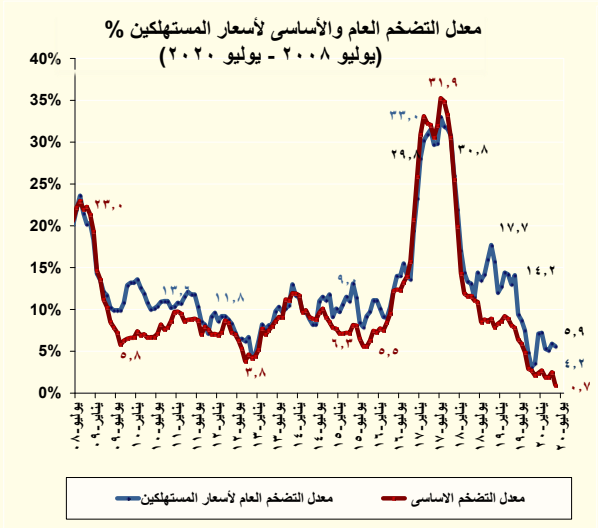

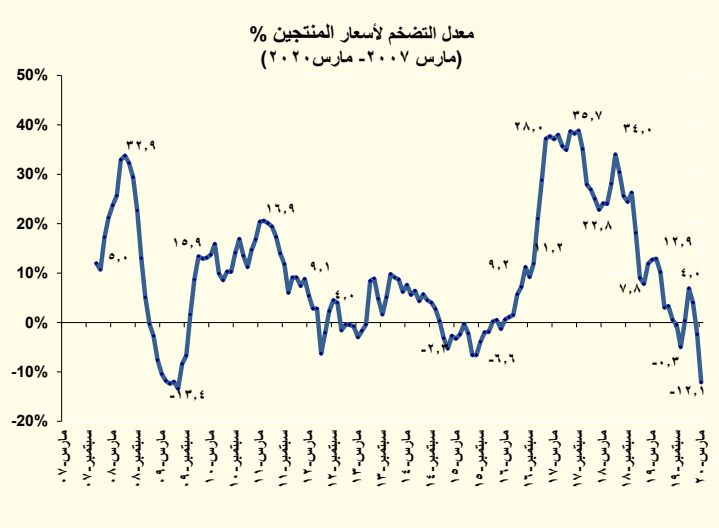

القطاع النقدى

- **وفقا لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى**، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية** ليحقق ١٥,٧% في ابريل ٢٠٢٠ (٤٣٥٣,١ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٤,٨٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة أشباه النقود إلى ١٤,٤% في ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣,٤٪ في الشهر الماضي مدفوعة **بزيادة الودائع الجارية بالعملة المحلية** إلى ٢٤,١% في ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٢,٩٪ خلال الشهر الماضي. علاوة على ذلك، ارتفع نمو كمية النقود بشكل طفيف ليسجل ١٩,٨٪ في ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٩,٧٪ في الشهر الماضي، مدفوعًا بزيادة العملة المتداولة لتصل إلى ٢٥,٥٪ في ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢١,٥٪ في الشهر الماضي.

- وعلى نحو آخر، فقد **انخفض النمو السنوي الصافي للأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ إلى -٨٥٪ (٤١,٦ مليار جنيه) مقارنة بـ -٤٦,٩٪الشهر الماضي، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية لدي البنك المركزي المصري (بالجنيه المصري) إلى -٥٠,٣٪ في ابريل ٢٠٢٠، مقابل -٢٧,٩٪ الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع النمو السنوي الصافي للأصول المحلية** إلى ٢٣,٧٪ في نهاية ابريل ٢٠٢٠ (٤٣١١,٥ مليار جنيه) مقارنة بـ ١٩,١٪ في الشهر الماضي بسبب الزيادة في صافي المطلوبات على الحكومة و GASC إلى ٢٨,٣٪ في ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـــ ٢١٪الشهر الماضي.

- وقد **ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - إلى 14.9٪ (٤٥١٨,٦ مليار جنيه) في نهاية ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٢,٦٪ في الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٤% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، بينما ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع لتسجل ٤٦,٣ ٪ في نهاية ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٥,٦٪ الشهر الماضي.

- وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ١٣ أغسطس ٢٠٢٠ **الإبقاء على أسعار الإيداع والإقراض لليلة الواحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير** عند ٩,٢٥%، و١٠,٢٥% و٩,٧٥% على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر خصم الإئتمان عند ٩,٧٥%.

القطاع الخارجى

- **حقق ميزان المدفوعات فائضا كلياً بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٩ /٢٠٢٠، مقابل عجز كلى قدره ١,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى.** ويأتى ذلك في ضوء **تحسن وتراجع عجز الميزان الجارى** بنحو ٠,٧ مليار دولار ليحقق ٤,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة نتيجة لتراجع عجز الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل، بالإضافة إلى **تحقيق فائض في ميزان الحساب الرأسمالى والمالى** بلغ ٥,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

الامر الذي يمكن تفسيره على جانب المعاملات الجارية في ضوء ما يلي:

- **ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية** بنسبة ١١,٤% بنحو ٠,٩ مليار دولار لتحقق ٩,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية)، مما حد من تراجع الصادرات البترولية لتسجل ٥,٠ مليار دولار بسبب انخفاض الصادرات من البترول الخام والمنتجات البترولية على الرغم من ارتفاع الصادرات من الغاز الطبيعى.
- **تراجع الواردات السلعية غير البترولية** بنسبة -١,٨% بنحو ٠,٥ مليار دولار لتحقق ٢٧,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والقمح، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، والأدوية).
- **تراجع الواردات البترولية لتسجل ٥,٧٨ مليار دولار، مقابل ٥,٨٦ مليار دولار** نتيجة تراجع الواردات من المنتجات البترولية (بسبب وقف الاستيراد من الغاز الطبيعى اعتباراً من الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨) وارتفاع الواردات من البترول الخام.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٣,٥% بنحو ١,٧ مليار دولار لتحقق ١٣,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ٣,٥% لتسجل ٣ مليار دولار.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٥,٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث **إرتفع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ٠,٨ مليار دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٥,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة**، مقابل ٤,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاءت الزيادة في الإستثمارات الواردة إلى البلاد **في ضوء تزايد الإستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتصل ١,٢ مليار دولار، لتسجل نحو ٣,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة**. كما سجلت الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٥,٢ مليار دولار(مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٣,١ مليار دولار)، وذلك على الرغم من تقلبات الأسواق المالية العالمية وخاصة الأسواق الناشئة.